د. مظهر محمد صالح*: نحو إعادة توصيف النظام الاقتصادي: رؤية أكاديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق

يعرف النظام System على أنه وحدة معقدة تتكون من العديد من الاجراءات المختلفة التي تخضع جميعها الى خطة عامة او بكونها تخدم هدفاً عمومياً، وعلى هذا السياق تأتي المدرسة السلوكية الامريكية على سبيل المثال لتطرح مفهوماً للنظام لا يتعدى نطاقهُ اكثر من الإحاطة في أن ثمة مقاطع segments مكونه لهيكل النظام نفسه ومقاطع هي خارج النظام، وأن المقاطع المكونة لهيكل النظام والتي تسمى أحياناً بالحدود boundaries أو المتغيرات، هي التي تكون في مستوى من التفاعلات تعد أكثر كثافة في تصرفاتها وسلوكياتها مقارنة بغيرها. فإذا كانت تلك الكثافات سياسة الحدود أو (المتغيرات) فإنها تكُوّن نظاماً سياسياً أو انها ذات كثافات اقتصادية فتكُون نظاماً اقتصادياً وهكذا.

وعلى الرغم من ذلك، فإن توصيف النظام الاقتصادي يُعد من المسائل التي لا يمكن تجريدها من إطارها المدرسي وتياراتها الايدلوجية المصاحبة لها، وعلى هذا الاساس تعرف الكاتبة الاقتصادية العريقة جوان روبنسون Robinson في كتابها الشهير الفلسفة الاقتصادية، النظام الاقتصادي بأنه: وحدة تتطلب مجموعة من الاحكام مع توافر ايديولوجية تسوغ تلك (الاحكام) ومستوى من الوعي يتمتع به أي فرد في المجتمع وعلى نحو يجعله يثابر من أجل تحقيق تلك الاحكام، وبناءً على ذلك فلا بد من توافر وسائل Devices يتكون بموجبها النظام الاقتصادي وتعمل في الوقت نفسه على تأدية وظائف ثلاثة هي:

الأولى: التي تساعد في تعيين من (هو) أكثر فاعلة في اتخاذ قرار تحريك الموارد وتعبئتها من بين مختلف الاشخاص من متخذي قرارات الخيار الاقتصادي.

والثانية: تقوم بتنسيق نشاطات الوحدات الاقتصادية. بمعنى أنها تساعد في تحديد (كيف) تصنع القرارات.

والثالثة: تعمل على جعل متخذي القرار الاقتصادي أكثر سعياً في ترتيب أولياتهم. أي بمعنى المساعدة في تحديد (ماذا) يمكن الاخذ به من قرارات.

وفي هذا المضمار يمكن ملاحظة أن النظم الاقتصادية كافة تشترك في أهداف رئيسة ثلاث اخرى هي:

الاستخدام الكفء والشامل للموارد النادرة، والتوزيع العادل للدخل (مع التحفظ بكونها حالة نسبية جداً تعتمد الزمان والمكان في تحقيق تلك العدالة)، وأخيراً النمو في الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن.

ويصبح بالإمكان من الناحية المفاهيمية تقسيم الوسائل المشار اليها آنفاً Devices التي تُكون النظام الاقتصادي الى: أدوات tools وطرق methods. إن الادوات والطرق جميعها تجيب على أسئلة (من) و (ماذا) لكي تُعبر عن تكوين النظام الاقتصادي. فعلى صعيد النظرية الاقتصادية يمكن لنا أن نستخلص ان هناك ثمة (طريقتين) و (أداتين) متطرفتين في تخصيص الموارد الاقتصادية يمثلان انموذجين مختلفين للنظام الاقتصادي وهما: اسواق شديدة التنافس تستخدم النسبية في تخصيص الموارد ونقيضها اقتصاديات موجهة مركزياً في استخدام الموارد المادية وتخصيصها. أما (الاداتان المتطرفتان) في تخصيص الموارد فهما: الملكية الخاصة

لجميع وسائل الانتاج ونقيضها الملكية العامة لوسائل الانتاج كافة. وعند إعادة تركيب الطريقة الاولى مع الاداة الاولى فإننا نحصل على **نموذج لسوق المنافسة التامة**، وهو نموذج غير موجود على أرض الواقع. وكذلك عندما يتم تركيب (الطريقة الثانية مع الاداة الثانية) نحصل على انموذج موجه أو ما يسمى **بالموديل الدكتاتوري الاقتصادي اصطلاحا، وهذا النموذج غير متحقق** في الوقت الحاضر ايضاً.

وعلى أساس ما تقدم، عُد توصيف النظام الاقتصادي للعراق ضرورياً لتشخيص مستوى التحول في السياسة الاقتصادية الراهنة بعد تجربة عاشتها البلاد عبر أكثر من نصف عقد من الزمن في خضم اطار دولة ريعية مركزية تتجه أيديولوجياً نحو ديمقراطية السوق ولكنها تمسك برصيد الثروة والناتج المحلي الاجمالي بعد ان تأطرت الى حد بعيد بنموذج اقتصادي نيوكلاسيكي او ليبرالي الى حد ما، وهو الانموذج الذي يرى بحماس **أهمية فصل اقتصاد السوق الحر وقطاع الاعمال عن نشاط الحكومة.** إذ ساد الاعتقاد بأن دور الحكومة الا**قتصادي باستثناء** القطاع النفطي الريعي يقتصر على تأدية ممارسة وظيفة الرقابة والاشراف على النشاط الاقتصادي مع تقديم بعض السلع العامة الاساسية وترك النشاط الخاص ليسبح أو يغرق بنفسه للنهوض بأعباء التنمية. مما جعل فكرة **سيادة المستهلك** تطغى على فكرة **سيادة المنتج** سواء على مستوى الموازنة العامة للدولة او على مستوى الميزانية العمومية في سلوك الوحدة العائلية. وهذا ما يؤكده سلوك الموازنة العامة في طغيان نفقاتها التشغيلية وسيادة الطابع الاستهلاكي الحكومي الممول من موارد النفط الريعية، مما جعل النشاط الخاص شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة والتحصيل السريع للربح ومبتعداً عن ولوج مجالات تنمية الاستثمار الحقيقي مالم تقدمه الحكومة بصورة منحة، اذ يعبر عن ذلك بحلول ظاهرة التطور السريع لتجارة السلع الاستهلاكية والتمويل الاستهلاكي في أقصى صورة وتدني النشاط الانتاجي الخاص الى أخفض نقطة في تاريخ البلاد الانتاجي. وعلى هذا الاساس طبع النظام الاقتصادي بظاهرة شيوع تحصيل الريع او السعي وراء الريع كما يسمى اصطلاحاً rent seeking ليكون اليوم محور ما يفكر به

النشاط الخاص في تعاطي تداوله الاقتصادي وتشابكه مع النشاط الاقتصادي للحكومة. او ربما يمكن القول انه نشاط يتطفل parasitize بالغالب على النشاط الحكومي. إذ ينصرف مفهوم تحصيل الريع أو السعي وراء الريع: **على الطريقة التي تستخدم فيها موارد البلاد الحقيقية من أجل الاستيلاء على الفائض الاقتصادي الذي يتم تحصيله غالباً بصورة ريع مكتسب.** فالنشاط الخاص كثيراً ما يسعى الى دفع السياسة الاقتصادية باتجاهات تؤدي الى **نجاحات اسمية** لا تولد نطاقاً مستداماً من القيمة المضافة ولا توفر في الغالب مقادير انتاجية او استثمارية مؤثرة تمتلك القابلية والشروط الموضوعية على استدامة التنمية، باستثناء تعظيم تحصيل الريع، كالتمتع بإعفاءات ضريبية كبيرة او الاستفادة من سياسات حمائية واسعة او الانغماس بمسائل تدهور اسعار صرف العملات لتوليد نشاط اقتصادي مرتفع التكاليف لا يساير الاستقرار ولا يساند التنمية وهي الظاهرة التي اطلق عليها بحق الكُتاب (1988) Rowley Tollison and Tullock في كتابهم الموسوم: **الاقتصاد السياسي في تحصيل الريع او السعي عن الريع ،بأنها نجاحات تؤدي الى تحصيل الربح عر نشاطات مباشرة غير منتجة.**

إن الاقتصاد العراقي في ظروفه الريعية الراهنة هو احوج ما يكون الى دور اقتصادي للدولة يسهل الشراكة والاندماج مع النشاط الخاص، عبر تركيبة فكرية ومنهجية اقتصادية تمثل عودة الى الماركنتالية الاقتصادية الجديدة والترويج لايديولوجيا النشاطات الخالقة للسوق او ما يسمى بحركة مناصري نشاط الشركات المشتركة — المؤلفة من ملكية الدولة وملكية الفرد معاً corporatists او بالأحرى ما يمكن تسميته بالماركنتالين الجدد neo-mercantilists وهي النظرة التي ترى في التحالف الاقتصادي بين نشاط الدولة وقطاع الاعمال هو بمثابة تحول حاسم نحو اداء اقتصادي واجتماعي امثل وعال الانسجام والتوافق في توليد نمط راسخ من التنمية المستدامة. وتعود بنا هذه الخطوة الى التقليد القديم والتطبيقات الماركنتالية او التجارية للقرن السابع عشر، إذ يعتقد الماركنتاليون بالدور الاقتصادي النشيط للدولة بغية تحفيز تجارة الصادرات وعدم تشجيع استيراد السلع النهائية وتشييد احتكارات تجارية ان صح التعبير يمكن ان

تساعد على تقوية قطاع الاعمال وقوة الحكومة في آن واحد **(ولكن كان تحت مبدأ اينما تصل الرايات تصل التجارة وان الراية والتجارة تتحركان معاً)**. إن هذه الفكرة ما زالت باقية الى يومنا الحاضر وتعتمدها القوة التصديرية العظمى الصاعدة او الجيوبولتك الجديد، وبشكل خاص الصين الشعبية التي أقرنت قوة الدولة بالثروة للوصول الى ميزان تجاري فائض، فضلاً عن تعزيزها المستمر للقوة السياسية والعسكرية لها من خلال ابراز دور الدولة–الأمة nation state في الحياة الاقتصادية او ما يصطلح عليه اليوم **باقتصاد القوة** لإعادة توزيع التراكم الرأسمالي المركزي واستعادة الفائض الاقتصادي التاريخي على الصعيد العالمي.

وعلى الرغم من أن **آدم سمث** وأتباعهِ في تفسير ثروة الامم قد ربحوا المعركة الفكرية حتى الوقت الحاضر بين نموذجين للرأسمالية وأقصد بهِ **نموذج السوق الحر إزاء النموذج الماركنتالي الجديد**، لكن الحقائق على أرض الواقع قد أظهرت كثيراً من الغموض في أطروحته **ثروة الامم**. فالنمو الريادي لليابان في العقود الماضية ولاسيما عقدي الخمسينات والستينيات وكوريا الجنوبية في عقدي الستينيات وحتى الثمانينيات والصين منذ مطلع الثمانينيات قد اكدت اقتصاداتها جميعاً أن هناك دور **نشيط للحكومة** يؤدي جنباً الى جنب مع النشاطات الواسعة التي يؤديها قطاع الاعمال الخاص. فجميع تلك النشاطات قد حفزت الاستثمار والتصدير بشكل واسع وقللت من فرص الاستيراد. إذ تُعد الصين اليوم عند اعلى مستوى من الادخار واعلى مستوى من الفائض الاقتصادي في السنوات الاخيرة باستخدامها للتعاليم **الماركنتالية** على أوسع نطاق. كما أن فكرة آدم سمث في كتابه الشهير **ثروة الامم** (1776) واتهامه للماركنتالين على انهم قوم لم يميزوا بين (الثروة) وبين ما يمكن تسميته **(بالمذخورات او الكنوز)** مشيراً الى ان تراكم المذخورات من الذهب والفضة وتحقيق ميزان تجاري فائض كما كان يريده الماركنتاليون هي مجرد وسائل للحصول على الثروة من السلع القابلة للاستهلاك او الاستعمال قد وجدت ما يناقضها حقاً من النماذج الرأسمالية. اذ برهنت المدارس **الماركنتالية الجديدة** على أن **النموذج الرأسمالي الراهن** – المتمثل في تظافر **نشاط الدولة والسوق** – هو النموذج الأكثر نجاحاً في التنمية والذي تعتمده

الاسواق الناشئة في الصين والبرازيل وروسيا والهند ويأتي خلاف المذهب الليبرالي المطلق لثروة الامم.

إن بلادنا التي تهيمن فيها الدولة على نسبة مباشرة وغير مباشرة بلغت ربما قرابة 80% من الناتج المحلي الاجمالي في الوقت الحاضر لتترك نسبة قدرها **20% او أكثر بقليل** الى النشاط الخاص، هي اليوم بأمس الحاجة الى **نظام اقتصادي ماركنتالي** جديد يُمكن ويعيد هيكلتها بعيداً عن الغموض الذي تقوده المدارس الليبرالية او الكلاسيكية الجديدة في دورة الحياة الاقتصادية لأمم العالم الثالث، ولا سيما ان الازمة المالية والاقتصادية الدولية الراهنة قد برهنت على الدور البالغ للأمم الماركنتالية الجديدة والفكر الماركنتالي في استعادة الاستقرار والنمو الأسرع الى الاقتصاد العالمي.

ويعكس الواقع التحليلي (بعد استبعاد القطاع النفطي من مكونات الناتج المحلي الاجمالي واثاره المباشرة وغير المباشرة) هيمنة القطاع الخاص على نسبة تقرب من 65% من إجمالي النشاط الكلي للبلاد، ولكن نجد من المؤسف حقاً أن 65% من هذا النشاط يعبر عن سيادة نشاطات **خدمية ضعيفة الارتباط بالنشاط الانتاجي او الاستثماري الحقيقي** مما اصبح السوق حاضنة للبطالة الفعلية. وعليه فإن الاقتراب الراهن بشكل مكثف من الفكر الليبرالي او النزعات الكلاسيكية الجديدة، التي ترى في نموذج الدولة بأنه مجرد وسيلة يتوسل بها حُماة أفلاطونيون لسيادة المستهلك كما يقال ذلك في الادب الاقتصادي Platonic guardians of consumer sovereignty لابد من مغادرته حالاً والتحول نحو الاستثمار **والشراكة بين القطاعين العام والخاص وعدُّ هذه الشراكة بديلاً ممكناً عبر توافر عوامل مركزية رئيسة هي الاطار القانوني الذي يحكم شراكات القطاعين العام والخاص واجراءات اختيار وتنفيذ الشراكات ودور المالية العامة في هذا السياق والالتزامات التعاقدية التي تستند اليها الشراكة**، فضلاً عن توخي الشفافية والافصاح التام عن جميع المخاطر التي يتعرض اليها المال العام، أي ان لا

يكون المال العام وسيلة ميسرة للباحثين عن الريع او تحصيل الريع rent seekers على غرار ما هو سائد في الوقت الحاضر.

إن **الشـــراكة في الدولة الريعية** هو الاســـلوب الواقعي للتحول **من المركزية الاقتصـــادية الى ديمقراطية الســوق** ووضــع ريع النفط والايرادات العامة في عجلة الاستثمار الحقيقي للاقتصـاد الحر وإعادة هيكلة القطاع الخاص وتغيير واقعه الهش عن طريق توليد زخم من الشـــركات الاستثمارية وشركات الانتاج المساهمة الخالقة للسوق والمعظمة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية فرص الانتاج والاســـتخدام في ســـوق العمل المنظمة وكفالة الفرد بقوة المجتمع التعاوني القائم عليها وبمشتركاته كافة. وبهذا لابد من **استبدال النمط الرأسمالي للدولة الريعية** من نمط المرحلة **النيو كلاســـيكية الراهن الذي**، افقد التطور الاقتصـــادي مكانته المرغوبة، الى نمط **الرأسمالي الماركنتالي الجديد**، وعلى نحو يقوي فرص التنمية بموارد الامة وثرواتها القائمة ويحول البلاد من المركزية الاقتصـادية وفراغات الفكر الكلاسـيكي الجديد في توصـيف حركتي السـوق والدولة (وهو النمط الاقتصادي السياسي الراهن الذي افقد البلاد الكثير من شروطها الموضوعية في التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية) **الى نمط معمق من ديمقراطية الســـوق وعلى رؤية ماركنتالية جديدة، قوامها توليد شـراكة اسـتراتيجية بين السـوق والدولة الريعية، تتظافر فيهما القوة والثروة في جيوبولتك عراقي حديث.**

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي ومستشار رئاسة الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 19 ايلول/سبتمبر 2023

http://iraqieconomists.net/ar/